عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

انتخابات البعث 2024.. إعادة التشكيل وديناميات الأسد للسيطرة

إعداد: محسن المصطفى

ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 28 حزيران / يونيو 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

المحتويات

ملخص تنفيذي 2
مقدمة 3
لجنة انتخابات لأول مرة 4
مزاحمة نتائج انتخابات الفروع 5
المؤتمر العام، تعيين تحت غطاء الانتخابات 6
نتائج انتخابات اللجنة المركزية 7
نتائج انتخابات القيادة المركزية 12
النتائج: البعث كما يريده الأسد 15
الخاتمة 17

ملخص تنفيذي

- تأتي انتخابات حزب البعث خلال المؤتمر العام في سياق إعادة الأسد تشكيلَ وتصميم مراكز القوة داخل حزب البعث بما ينسجم مع استحقاقات النظام وتحدياته، وتأتي بعد سنوات من إقرار نظام داخلي جديد، ثم تغيير آلية تحديد مرشحي الحزب في الانتخابات التشريعية، ولاحقاً إنشاء لجنة للانتخابات تحضيراً للمؤتمر.
- شهد المؤتمر العام زيادة عدد مقاعد اللجنة المركزية من 80 إلى 125 مقعداً، على أن يعين "الأمين العام" بشار الأسد 45 عضواً منهم. وقد زاحم الأعضاء المدعوون من قبل الأسد أولئك الناجحين من الفروع، حيث وصل إلى عضوية اللجنة المركزية 49 عضواً فقط من الفروع، مقابل 18 عضواً من المدعوين و13 عضواً من كتلة حزب البعث في مجلس الشعب، بالإضافة إلى 45 عضواً آخرين عينهم بشار الأسد بشكل مباشر.
- بناءً على عملية تحليل بيانات واسعة لأعضاء اللجنة المركزية، تبين أن هناك 22 عضواً من اللجنة السابقة، و77 عضواً يعملون في مؤسسات الدولة، إضافة إلى وجود أعضاء من العسكريين أو المرتبطين بالميليشيات والشبكات الأمنية والعسكرية أو الخاضعين للعقوبات.
- سيطرت محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص كمحافظات أصل لأعضاء اللجنة المركزية على 37.6% منها، بمقابل 23.3% لدمشق وريف دمشق وحلب، في حين توزعت النسبة الباقية على المحافظات الأخرى. وصلت 20 سيدة فقط لعضوية اللجنة المركزية، منهن 11 سيدة تم تعيينهن مباشرة من قبل بشار الأسد، كما وصل 68 سُنياً، و40 علوياً و10 مسيحيين، و5 دروز و2 إسماعيليين، ويلاحظ وجود انحراف في تمثيل بعض الفروع.
- أفرزت الانتخابات قيادة مركزية جديدة بالكامل، مؤلفة من 14 عضواً يضاف لهم بشار الأسد، من ضمنهم 13 عضواً يعملون في مؤسسات الدولة بينهم 3 من أصحاب المناصب السيادية، و3 عسكريين، و3 من المُعاقبين.
- أظهرت نتائج الانتخابات عموماً قيام قيادة الحزب بعملية تضليل وتلاعب في نسب تمثيل الفروع ومزاحمة نتائجها، وإقصاء بعض الكوادر ذات الشعبية على مستوى الفروع بعد تنفيذ الانتخابات كدائرة انتخابية واحدة من أجل خلق آلية لضبط المركزية.
- تشير الانتخابات وتفاصيلها وديناميات تدخل بشار الأسد فيها، إلى إعادة هندسة مراكز القوة داخل الحزب وفلسفة النظام حيال شكل القوة السياسية (البعث) وقدرتها على تجاوز الترهل وتعزيز تسيّد المشهد الجديد بغض النظر عن أي سياق سياسي.
- ينطلق الأسد في مقاربته للتغييرات الحزبية من ضرورة التحكم والسيطرة المطلقة والاعتماد على شبكات داخل الحزب تنقله من حالة وعاء سياسي شكلاني يهتم فقط بالتحشيد والاستحواذ على الدولة إلى قوة سياسية منضبطة ببوصلة الأسد وتوجهاته، وقادرة على "التفاعل والريادة" مع أي مشهد سياسي جديد.

مقدمة

عقد حزب البعث مؤتمره العام في 4 أيار/مايو 2024، وشهد الحزب تجربة جديدة تقوم على انتخاب اللجنة المركزية والقيادة المركزية للحزب بدلاً من تعيين أعضاءها بشكل مباشر، وجرت الانتخابات بناء على الآلية التي وضعتها لجنة الانتخابات العليا المُعلن عن تشكيلها نهاية عام 2023، كما شهد المؤتمر انتخاب بشار الأسد أميناً عاماً للحزب بالإجماع.

يأتي هذا المؤتمر كنتيجة أولى لخطة "إصلاحية" مفترضة كان الحزب قد بدأها عام 2017، حين تم حلّ القيادة القومية واستبدالها بـ"المجلس القومي" كمجلس استشاري[1]، واستكمل الحزب خطته لاحقاً في عام 2018، حيث أقر نظاماً داخلياً جديداً للحزب، شمل تطوير بعض المسميات الأساسية لهيئات الحزب ومسؤولياتها[2].

بقي حزب البعث متمسكاً بالشعارات السابقة مع علمه بأنها انتهت عملياً ولم تعد صلاحيتها مناسبة لتكون عابرة للحدود، وأدى تطبيق الخطة لانكفاء الحزب نحو المستوى المحلي[3]، وساهمت بمزيد من الضبط من قبل المستويات القيادية في الحزب لتطبيق الاستراتيجية الجديدة للتماهي مع التحديات الجديدة التي فرضتها مجمل الأحداث بعد عام 2011.

بدأت بوادر التغييرات تظهر أيضاً في تحضيرات حزب البعث لانتخابات مجلس الشعب عام 2020، حيث تم اعتماد "الاستئناس الحزبي" كآلية جديدة لتحديد مرشحي الحزب للمجلس. وقد سمح الاستئناس لأعضاء الفروع بالتصويت للمرشحين، ولأول مرة رسمياً[4]؛ تم التخلي عن عملية "التعيين" من الأعلى لتبدأ من القواعد، وهو ما شكل انزياحاً في مركز "الاختيار" من "القيادة المركزية" إلى "القواعد الحزبية"[5]، لكن القيادة المركزية احتفظت بحق الاختيار النهائي دون الالتزام بترتيب النتائج، أي أن "القيادة " بذاتها مارست في بعض الحالات عملية إقصاء داخل الحزب للشخصيات ذات الشعبية الأكبر، ولم تسمح لها بالترشح لانتخابات مجلس الشعب نيابة عن حزب البعث[6].

تطرح التغييرات والانتخابات الأخيرة في حزب البعث مجموعة من التساؤلات حول حقيقة التغيير في منهجية الحزب وقيامه بإجراء انتخابات داخلية بهذا الشكل لأول مرة في تاريخه، وما إذا كانت مجرد تغييرات شكلية أو أنها تعكس تحولاً حقيقياً في آليات اتخاذ القرار داخل الحزب، إضافة لاستكشاف فلسفة النظام تجاه الحزب وتحركات بشار الأسد ضمنه.

---

[1] كانت "القيادة القومية" تضم في صفوفها "الأمناء القطريين" لحزب البعث الموجودين في بعض الدول العربية، وكانت تلك الأحزاب مُلزمة بالعمل بنفس "النظام الداخلي" والآليات على أن تكون مرجعيتها "القيادة القومية" الموجودة بدمشق.

[2] أصبحت مصطلحات التراتبية الحزبية كما يلي: المؤتمر العام بدلاً من المؤتمر القطري، الأمين العام بدلاً من الأمين القطري، القيادة المركزية بدلاً من القيادة القطرية، الأمين العام المساعد بدلاً من الأمين القطري المساعد. في حين بقيت اللجنة المركزية ومسميات القيادات المتسلسلة من الفرع وحتى الفرقة دون تغيير.

[3] ريان محمد: **"الأسد يقرّ مشاريع هيكلة "البعث": الانكفاء قومياً والتغوّل داخلياً"**، موقع العربي الجديد، تاريخ النشر: 2018/10/09، رابط إلكتروني: https://bit.ly/4dWPsM7

[4] في أوقات سابقة وقبل اعتماد آلية الاستئناس الحزبي كانت قيادة حزب البعث تجري عمليات الاستئناس دون اللجوء إلى الانتخابات على مستوى الفروع، وكانت أشبه باستمزاج الآراء حول من يمكن ترشيحه للمناصب.

[5] عبد الله سليمان علي: **"الاستئناس الحزبي بين الإصلاح والمواجهة"**، جريدة البعث، تاريخ النشر: 2020/07/20، رابط إلكتروني: https://bit.ly/4dXQlEd

[6] لا يمكن اعتبار عملية "الاستئناس الحزبي" عميلة ديمقراطية وإن كانت قائمة أساساً على التصويت في بدايتها، إلا أنها تخضع لعملية تصفية في نهايتها وفي الممارسة الفعلية، إذ أدت لاستبعاد شخصيات حصدت المراكز الأولى في "الاستئناس"، وتم استبدالها بشخصيات أقل شعبية على مستوى الحزب. على سبيل المثال: استبعد "محمد خير سريول" من قائمة المرشحين رغم حصوله على المركز الأول في "الاستئناس" عن محافظة ريف دمشق، كما استبعد موسى عبد النور رئيس اتحاد الصحفيين الذي كان ترتيبه 12 في الاستئناس، ليرشح آخر حاصل على الترتيب 19بدلاً عنه. للمزيد: عمار ياسر حمو: **"بذريعة "الاستئناس الحزبي": النظام يكشف أوزان التيارات داخل "البعث" الحاكم وينقلب عليها"**، سوريا على طول، تاريخ النشر: 2020/07/22، رابط إلكتروني: https://bit.ly/44Y0tsx

وعليه، ستعتمد الورقة على تحليل هذه العملية الانتخابية كمدخل لفهم مسار إعادة تشكل البعث ومدلولاتها السياسية وذلك من خلال تتبع الانتخابات وآلية عملها، ثم تحليل بيانات الناجحين وخلفياتهم، وتحديد نسب تمثيل أعضاء اللجنة المركزية للحزب والفروع التي قدِموا منها وكيفية ترشحهم، وتتبعها حتى القيادة المركزية، للتأكد من ادعاءات تغيير منهجية الحزب. كما أنها ستقدم تفسيراً لأبعاد هذه الانتخابات باعتبارها مدخلاً لفهم الحالة التي وصل إليها الحزب بعد عام 2011، وكيفية رؤية الحزب لعلاقته مع الدولة.

لجنة انتخابات لأول مرة

أصدرت "اللجنة المركزية" للحزب في نهاية عام 2023 قراراً يقضي بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات الحزبية، وذلك بناءً على المادة /75/ من النظام الداخلي للحزب والتي تسمح للجنة المركزية بتولي هذه المهمة. تكونت اللجنة من 9 أعضاء برئاسة "خليل مشهدية" وهو شيعي من دمشق، أما بقية الأعضاء فكانوا 5 سُنة و3 علويين ينحدرون من محافظات (دمشق – حمص – حماه – طرطوس – درعا)[7].

عملت اللجنة بشكل ميداني وزارت فروع المحافظات والجامعات وأسست منهجية لعملية الانتخاب، وعملت على تدقيق ومراجعة عدد من النقاط لعدم ورودها في اللوائح التي أقرها اجتماع اللجنة المركزية بنهاية عام 2023، أهمها مسألة الأعضاء الحزبيين غير المثبتين في عدد من الفروع بالمحافظات التي تملك وضعاً خاصاً[8]، وانعكاس هذه المسألة على العدد التمثيلي في الاجتماع الموسع، كما طرحت مسألة حق المرشح الفائز على مستوى مؤتمرات الشُعب في الانسحاب على مستوى الفرع.

على مدار الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 جرت الانتخابات على مستوى الشُعب، ثم الفروع، ثم عُقدت مؤتمرات على مستوى الفروع من أجل انتخاب ممثلي كل فرع للمشاركة في "المؤتمر العام"، حيث وصل في نهاية المطاف 405 أعضاء ممثلين لفروع المحافظات وفروع الجامعات الرئيسية (دمشق – حلب – البعث – تشرين) يضاف إليهم الأعضاء الفائزون من انتخابات جرت ضمن كتلة حزب البعث في مجلس الشعب.

لعب القرار الصادر في عام 2014 الخاص بتثبيت العضوية العاملة كدليل إثبات ولاء للحزب أولاً ومن خلفه النظام ثانياً دوراً أساسياً في إقصاء وتصفية لكل من لم يثبت عضويته، وكان لاختلاف عدد الأعضاء العاملين المثبتين في كل فرع الأثر الأكبر في اختلاف نصيب الفرع من عدد أعضاء اللجنة المركزية[9]، ولهذا كانت الحصة الأكبر من نصيب محافظة طرطوس بـ 8 أعضاء مقارنة بمحافظات كبرى كدمشق وحلب وغيرهما.

---

[7] رصد الباحث.

[8] في عام 2014 أقدمت القيادة القطرية لحزب البعث آنذاك على إجراء تنظيمي سمّي "تثبيت العضوية للأعضاء العاملين"، وهي عملية تم على أساسها اعتماد العضوية للمنتسب بشكل فعّال، وهم من تم السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات الأخيرة.

[9] هناك عدة مستويات للعضوية، ولكن صفة العضو "النصير" والعضو "العامل" الأكثر استخدماً.

مزاحمة نتائج انتخابات الفروع

أصدرت القيادة المركزية للحزب في 22 نيسان/أبريل 2024 القرار رقم /379/[10] تعديلاً للقرار السابق له /378/، حيث حددت تفاصيل الاجتماع الموسع للجنة المركزية، على أن تتم دعوة أعضاء اللجنة المركزية السابقة بالإضافة للأعضاء للناجحين من الفروع، كما سمح هذا القرار لبشار الأسد بصفته "الأمين العام" بدعوة عدد من "الرفاق" ليكونوا ضمن اجتماع اللجنة المركزية الموسع. وقد حدد آليات الانتخاب وجدول أعمال المؤتمر العام، **وعدد أعضاء اللجنة المركزية الجديدة بحيث تُشكل من /80/ عضواً يتم انتخابهم ضمن دائرة واحدة على مستوى القطر، بالإضافة لـ /45/ عضواً يتم تعيينهم من قبل "الأمين العام" بشكل مباشر**، علماً أن اللجنة المركزية السابقة كانت تتألف من /80/ عضواً فقط.

لاحقاً، صدر تعميم أول فثانٍ يسمحان لكل من ورد اسمه في المادة الأولى من القرار السابق بالترشح لعضوية اللجنة المركزية للحزب[11]، ولكل من تمت دعوته "كعضو أصيل"[12]، وبالتالي السماح للأعضاء الذين تمت دعوتهم لحضور المؤتمر من قبل "الأمين العام" بالترشح. **أي أن القيادة المركزية لم تحصر انتخاب الـ /80/ عضواً للجنة المركزية ممن نجح أصلاً في انتخابات الفروع، بل سمحت أيضاً للمدعوين من قبل بشار الأسد بالمنافسة على هذه المقاعد**، فضلاً عن أن الأسد يمتلك الحق في تعيين /45/ عضواً آخرين.

قام عدد من المحافظين بالترشح عن المحافظات التي يعملون بها، ثم رشحوا أنفسهم عن الفروع التي ينتمون لها في محافظاتهم الأصلية أو في فروع الجامعات التي يعملون بها[13]، في حين أن محافظين آخرين رشحوا أنفسهم بناءً على دعوتهم من قبل "الأمين العام"[14]، وفي النهاية نجح عدد منهم في الوصول لعضوية اللجنة المركزية والقيادة المركزية أيضاً.

أُعلن عن عدد المرشحين لعضوية اللجنة المركزية في نهاية شهر نيسان 2024، حيث تنافس 344 مُرشحاً على /80/ مقعداً[15]، منهم /252/ عضواً ممن نجح أصلاً في انتخابات الفروع ونسبتهم 73.3%، و/67/ عضواً ممن تمت دعوتهم من قبل بشار الأسد بنسبة 19.5%، والباقي/25/ عضواً نجحوا عن كتلة مجلس الشعب ونسبتهم 7.2%، علماً أن جميع هؤلاء تقدموا للمنافسة عن الفروع، مع اختلاف الطريقة التي دخلوا عبرها المنافسة على انتخابات اللجنة المركزية. يوضح الشكل التالي حصة كل فرع وعدد المرشحين عنه ونسب توزعهم[16]:

---

[10] **"القرار 379" الصادر عن القيادة المركزية**"، الصفحة الرسمية لحزب البعث على فيسبوك، تاريخ النشر: 2024/04/22، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3wUTdBh

[11] **"تعميم صادر عن القيادة المركزية"**، الصفحة الرسمية لحزب البعث على فيسبوك، تاريخ النشر: 2024/04/25، رابط إلكتروني: https://bit.ly/4dZxXLw

[12] **"تعميم صادر عن القيادة المركزية"**، الصفحة الرسمية لحزب البعث على فيسبوك، تاريخ النشر: 2024/04/29، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3VdZlhk

[13] قام محافظ ريف دمشق "صفوان أبو سعدى" بخوض الانتخابات في فرع ريف دمشق وفاز بالتزكية ثم رشح نفسه عن فرع السويداء، وكذلك فعل محافظ الرقة، حيث خاض الانتخابات في فرع الرقة ثم ترشح عن فرع إدلب، وينطبق ذلك على محافظي (حلب – حماه – إدلب – اللاذقية – القنيطرة – طرطوس).

[14] تمت دعوة محافظ دير الزور حينها "فاضل نجار"، وكذلك محافظ الحسكة "لؤي صيوح" بالإضافة لآخرين.

[15] حسب ما أعلن عنه حزب البعث على صفحته الرسمية هناك /343/ عضواً ترشحوا لخوض انتخابات اللجنة المركزية للحزب، ولكن مجموع أرقام المرشحين يبين أن /344/ عضواً قد ترشح لخوض الانتخابات. للمزيد راجع: https://bit.ly/3yBCR0P

[16] ضمن الورقة عموماً، يرجى التمييز ما بين **"من فرع"** وتعني أن العضو قادم من انتخابات الفرع، وبين **"عن فرع"** وتشير إلى أن العضو قد تمت دعوته للمؤتمر العام وترشح عن هذا الفرع.

عدد المرشحين للجنة المركزية لحزب البعث 2024

بالإضافة لنسب توزعهم من إجمالي عدد المرشحين

حصة الفرع	الفرع	عدد المرشحين	منتخب من الفرع	عضو مدعو	عضو من مجلس الشعب	توزع نسب المرشحين
5	دمشق	25	17	6	2	%24 %68
7	ريف دمشق	30	23	5	2	%17 %77
3	القنيطرة	12	8	4	0	%33 %67
5	السويداء	27	22	4	1	%15 %81
4	درعا	16	14	0	2	%12.5 %87.5
7	حمص	28	22	4	2	%14 %79
7	حماه	26	18	7	1	%27 %69
8	طرطوس	38	34	2	2	%89
7	اللاذقية	35	25	8	2	%23 %71
3	إدلب	11	5	4	2	%18.2 %36.3 %45.5
6	حلب	28	16	8	4	%14 %29 %57
3	الرقة	7	4	2	1	%14 %29 %57
3	ديرالزور	11	5	4	2	%18.2 %36.3 %45.5
4	الحسكة	18	15	1	2	%11 %83
2	جامعة دمشق	12	9	3	0	%25 %75
2	جامعة البعث	6	3	3	0	%50 %50
2	جامعة تشرين	7	6	1	0	%14 %86
2	جامعة حلب	7	6	1	0	%14 %86
80	الإجمالي	344	252	67	25	%19.5 %73.3

النسبة من الفرع النسبة من المدعوين النسبة من المجلس

الشكل (1) عدد ونسبة توزع المرشحين لانتخابات اللجنة المركزية لحزب البعث 2024

المؤتمر العام، تعيين تحت غطاء الانتخابات

بعد أشهر من التحضيرات تم عقد المؤتمر العام للحزب في 4 أيار/مايو 2024، حيث تم انتخاب بشار الأسد أميناً عاماً بالإجماع، كما انتُخب /80/ عضواً للجنة المركزية، ثم قام "الأمين العام" بتعيين /45/ عضواً بشكل مباشر، كان من ضمنهم عدد ممن يشغلون مناصب سيادية في الدولة كرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس مجلس الشعب ووزير الخارجية ونائبه وكذلك اللواء ماهر الأسد قائد الفرقة الرابعة، وآخرين غيرهم، بالإضافة إلى تعيين آخرين منهم ضباط عاملون أو متقاعدون وأشخاص مرتبطون بميليشيات وأعضاء سابقون من اللجنة المركزية السابقة. في حين تم استبعاد عدد من الشخصيات السابقة مثل اللواء "علي المملوك" و"لونا الشبل" و"بثينة شعبان" و"جاسم فهد الفريج"، واستبعاد كافة أعضاء القيادة المركزية القديمة من عضوية اللجنة المركزية بمن فيهم "هلال الهلال"، الذي شغل منصب الأمين العام المساعد لعدة سنوات[17]. تلا ذلك "انتخاب" القيادة المركزية من قبل أعضاء اللجنة المركزية الجديدة، وجاءت كما يلي:

[17] يفترض أن يكون كل عضو في القيادة المركزية عضواً في اللجنة المركزية، لأن القيادة المركزية تنبثق عن اللجنة.

نتائج انتخابات اللجنة المركزية

يظهر الجدول التالي نتائج الانتخابات للمقاعد الـ /80/ المتنافس عليها، ويُلاحظ انخفاض نسبة الناجحين من الفروع مقارنة بالناجحين المدعوين من قبل "الأمين العام" في فروع دمشق وريف دمشق والقنيطرة وحماه واللاذقية وحلب، وكذلك في الفروع البعيدة كدير الزور والحسكة، في حين كانت تلك النسبة مرتفعة في فرعي طرطوس وحمص، **أي أن قيادة الحزب لعبت دوراً في تشكيل تلك الفروع لصالح المدعوين**، وقد توزعت نسب النجاح بحسب كل فرع كما يلي:

عدد الناجحين في انتخابات اللجنة المركزية لحزب البعث 2024

أعداد الناجحين عن الفروع والتي حصتها 80 مقعد من أصل 125

عدد المرشحين	الفرع	حصة الفرع	ناجح من الفرع	ناجح من المدعوين	ناجح من مجلس الشعب	نسب الناجحين في كل فرع
25	دمشق	5	2	2	1	%40 / %40 / %20
30	ريف دمشق	7	3	2	2	%43 / %28.5 / %28.5
12	القنيطرة	3	1	2	0	%33 / %67
27	السويداء	5	4	1	0	%80 / %20
16	درعا	4	3	0	1	%75 / %25
28	حمص	7	6	0	1	%86 / %14
26	حماه	7	4	2	1	%57 / %29 / %14
38	طرطوس	8	7	0	1	%87.5
35	اللاذقية	7	4	2	1	%57 / %29 / %14
11	إدلب	3	2	0	1	%67 / %33
28	حلب	6	3	2	1	%50 / %33 / %17
7	الرقة	3	1	1	1	%33.3 / %33.3 / %33.3
11	ديرالزور	3	1	1	1	%33.3 / %33.3 / %33.3
18	الحسكة	4	2	1	1	%50 / %25 / %25
12	جامعة دمشق	2	2	0	0	%100
6	جامعة البعث	2	1	1	0	%50 / %50
7	جامعة تشرين	2	1	1	0	%50 / %50
7	جامعة حلب	2	2	0	0	%100
344	الإجمالي	80	49	18	13	%61.25 / %22.5 / %16.25

النسبة من الفرع — النسبة من المدعوين — النسبة من المجلس

الشكل (2) عدد الناجحين في انتخابات اللجنة المركزية لحزب البعث 2024

تمكن /49/عضواً فقط من أصل /252/ مرشحاً من النجاح في الانتخابات ممن كان قد رشح نفسه قادماً من انتخابات الفروع، بمقابل نجاح /18/ عضواً من أصل /67/ مرشحاً ممن تمت دعوتهم من قبل "الأمين العام"، وكذلك نجح /13/ عضواً من أصل /25/ مرشحاً ممن كان قادماً من كتلة حزب البعث في مجلس الشعب، بالإضافة إلى /45/ عضواً المعينين من قبل بشار الأسد مباشرة.

أي أن من قدمهم بشار الأسد بغض النظر عن طريقة وصولهم لعضوية اللجنة المركزية سواء كانوا ممن تمت دعوتهم ونجح في الانتخابات أو من تم تعيينهم مباشرة بلغ عددهم /63/ عضواً (18 ممن تمت دعوتهم، و45 ممن تم تعيينهم مباشرة)، حيث تمثل نسبتهم من إجمالي أعضاء اللجنة المركزية 51%، ويرتفع العدد إلى /76/ بنسبة تصل إلى 60% في حال إضافة الـ /13/ عضواً الناجحين من كتلة البعث في مجلس الشعب.

وفيما يلي نسب توزع أعضاء اللجنة المركزية بحسب كل كتلة كما يلي[18]:

الشكل (3) توزع نسب النجاح في اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب كل كتلة

ومن أجل الوصول لعملية تحليل معمقة، تم جمع بيانات أعضاء اللجنة المركزية كما يلي: الاسم، الجنس، العضوية لأول مرة، النجاح عن فرع، نوع الدعوة، المحافظة الأصل، الانتماء المذهبي، تاريخ الميلاد، آخر درجة علمية، آخر منصب، مناصب أخرى، العمل في مؤسسات الدولة، العمل في المؤسسة العسكرية، الارتباط المباشر بميليشيات، الارتباط بشبكات أمنية وعسكرية، قطاع الأعمال، الخضوع للعقوبات[19].

توزُّع أعضاء اللجنة المركزية بحسب عدد من المتغيرات

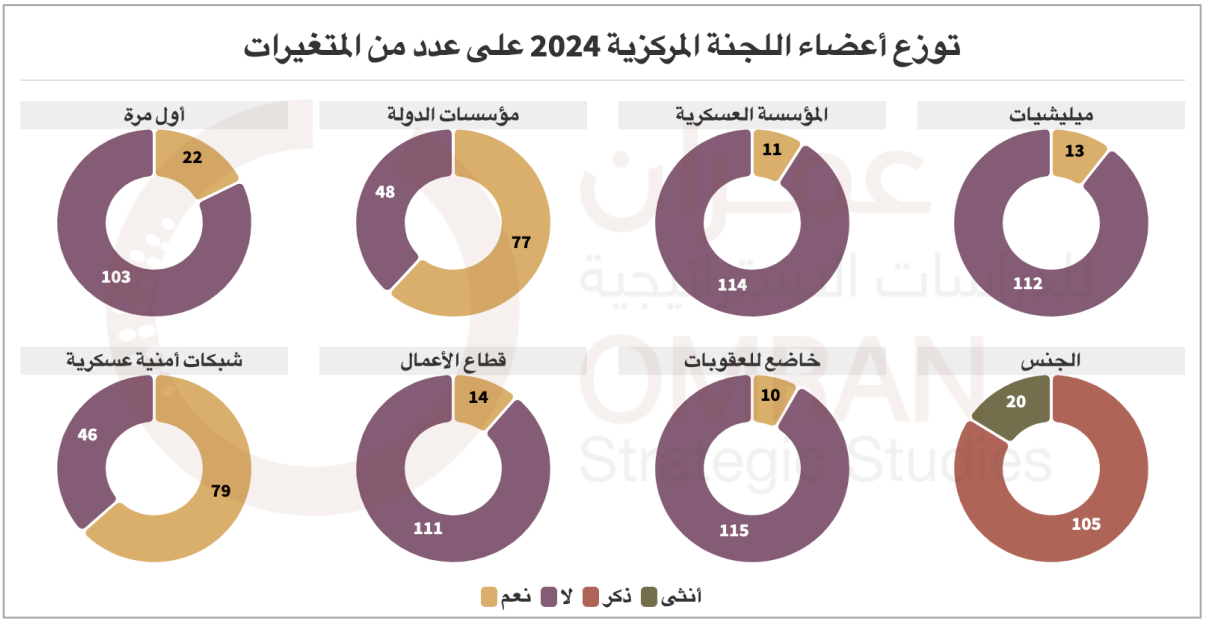

الشكل (4) توزع أعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب عدد من المتغيرات

[18] في الشكل رقم (3)، الصف الأول: عند حساب النسب بالنسبة لكل كتلة على حدة لا يشترط أن يكون مجموع النسب 100% لأن الحساب تم على كُتل منفصلة أساساً. في الصف الثاني: في هذه الحالة سيكون مجموع النسبة 100% لأن أعداد الناجحين تم حسابه بالنسبة لكتلة واحدة وهي /80/ عضواً المنتخبين وهي حصة الفروع. أما في الصف الثالث: أيضاً هنا مجموع النسبة 100% لأن الحساب تم بالنسبة لكتلة واحدة هي /125/ عضواً إجمالي أعضاء اللجنة المركزية، مع إضافة نسبة المعينين لها.

[19] اعتمدت عملية جمع البيانات على مجموعة من الأدوات: المواقع والصفحات الرسمية لحزب البعث ومجلس الشعب ومجلس الوزراء والوزارات المختلفة والمنشورات الانتخابية للمرشحين، ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية، بالإضافة لعدد من المقابلات عبر الهاتف ووسائل التواصل مع جملة من المتابعين لانتخابات حزب البعث. **فيما يخص متغير العمل بمؤسسات الدولة تم اعتماد "نعم" لكل من كان يشغل وظيفة رسمية وقت إجراء الانتخابات، ولم يتم احتساب أي من المتقاعدين أو النقابيين، في حين أن العمل بالمؤسسة العسكرية (الجيش/المخابرات/الشرطة) تم اعتماد "نعم" للجميع، حتى لو كان متقاعداً. وحول متغير الميليشيات تم اعتماد "نعم" لمن يملك صلة مباشرة معها، أما في متغير الشبكات الأمنية والعسكرية فتم اعتماد "نعم" لمن ظهر لديه ارتباط بشكل واضح مع هذه الشبكات، أما الآخرين ممن يملكون ارتباطاً غير واضح مع هذه الشبكات تم اعتماد "لا". وفي متغير قطاع الأعمال تم اعتماد "نعم" لمن يملك عملاً تجارياً مسجلاً.**

يلاحظ أن **نسبة الأعضاء المكررين** في اللجنة المركزية تبلغ 18% من أعضاء سابقين، ويعمل 62% من أعضاء اللجنة المركزية الجديدة في **مؤسسات الدولة** وقت إجراء الانتخابات[20]، في حين تبلغ **نسبة العسكريين**، بمن فيهم المتقاعدون 9%، ونسبة **المرتبطين بالميليشيات** بشكل مباشر 10%. ويرتبط 63% من أعضاء اللجنة **بشبكات أمنية وعسكرية**، بما في ذلك العسكريون وأمناء فروع الحزب في المحافظات والمرتبطون بالميليشيات وآخرون ثبتت علاقتهم بهذه الشبكات، في حين أن النسبة المتبقية قد تكون لديها صلات بهذه الشبكات، ولكن لم يتم كشفها أو الوصول إليها.

بلغت نسبة **رجال الأعمال** أيضاً 11%، في حين أن نسبة الخاضعين **للعقوبات الغربية** بلغت 8%. كما بلغ **عدد الإناث** في اللجنة 20 سيدة فقط، منهن 11 سيدة عيّنهن بشار الأسد مباشرة، وهو ما ساهم في رفع نسبة التمثيل النسائي من 7% إلى 16%، وهي في جميع الأحوال نسبة قليلة لحزب يدّعي الحداثة ويتبنى توجهاً علمانياً كحزب البعث.

توزُّع أعضاء اللجنة المركزية بحسب الانتماء الديني/المذهبي

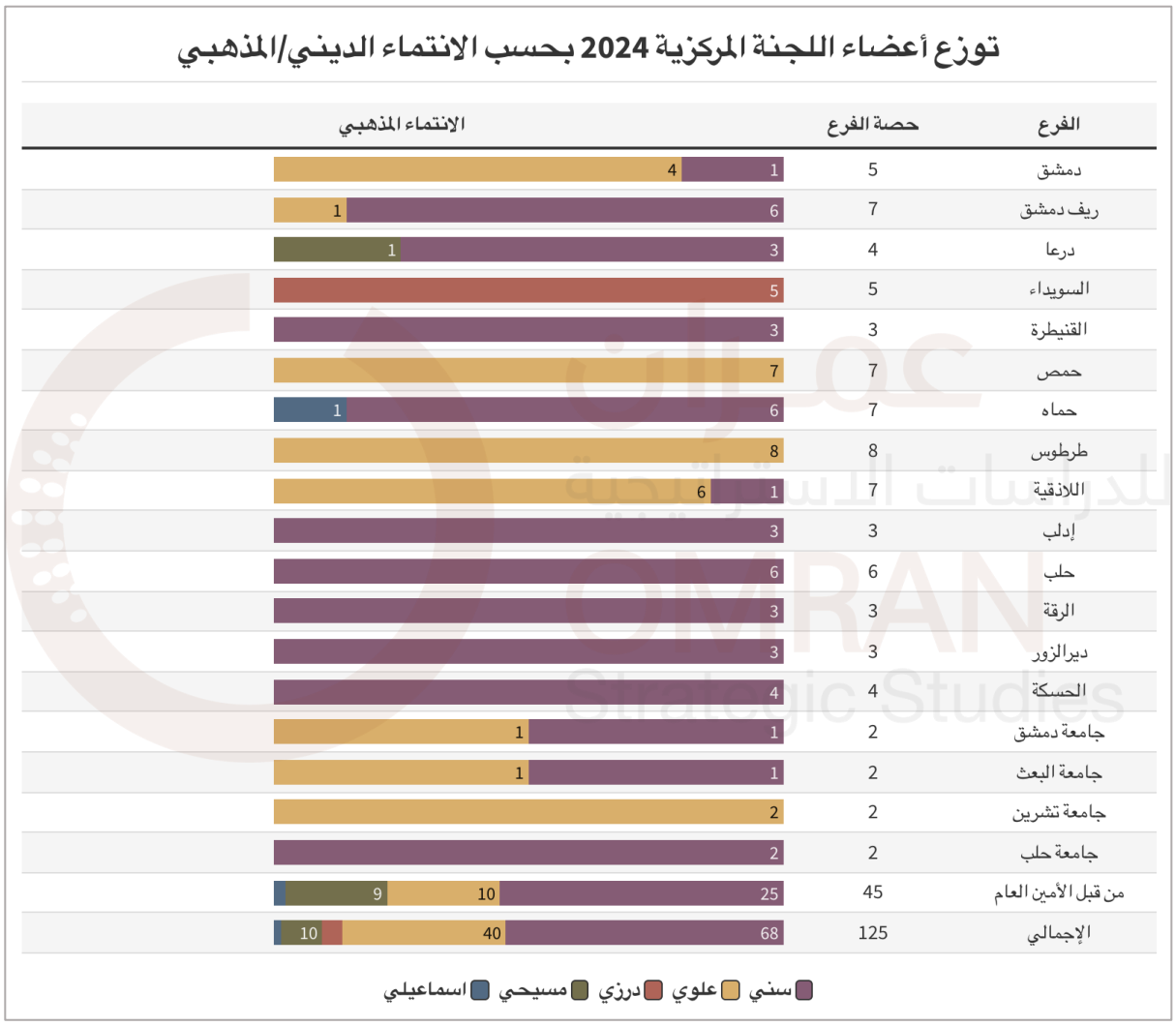

الشكل (5) توزع أعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب الانتماء الديني/المذهبي

[20] لم يتم إدراج محافظي ريف دمشق وحماه الجديدين (أحمد خليل ومعن عبود) من ضمن الأعضاء الذين يعملون في مؤسسات الدولة، لأن تعيينهم جاء بعد الانتخابات بعدة أيام، وذلك بحسب المنهجية المتبعة الواردة في المرجع السابق رقم (19).

يلاحظ أيضاً أن فرع دمشق يملك انحرافاً غريباً في نسبة التمثيل على أساس الانتماء المذهبي بوجود سني واحد مقابل 4 علويين، ويشير ذلك إلى إزاحة الشخصيات السنية عن فرع دمشق أو إلى تآكل تأثير هذه الشخصيات عموماً. كما يُشير تمثيل فروع طرطوس واللاذقية وحمص إلى غلبة واضحة للعلويين نتيجة وجود حضور علوي قوي بالإضافة لعزوف أغلب الأعضاء السُنة في هذه الفروع عن تثبيت عضويتهم بعد عام 2014، كما ينعدم وجود أعضاء علويين في الفروع الأخرى تقريباً، خصوصاً في فروع المنطقة الجنوبية أو الشمالية.

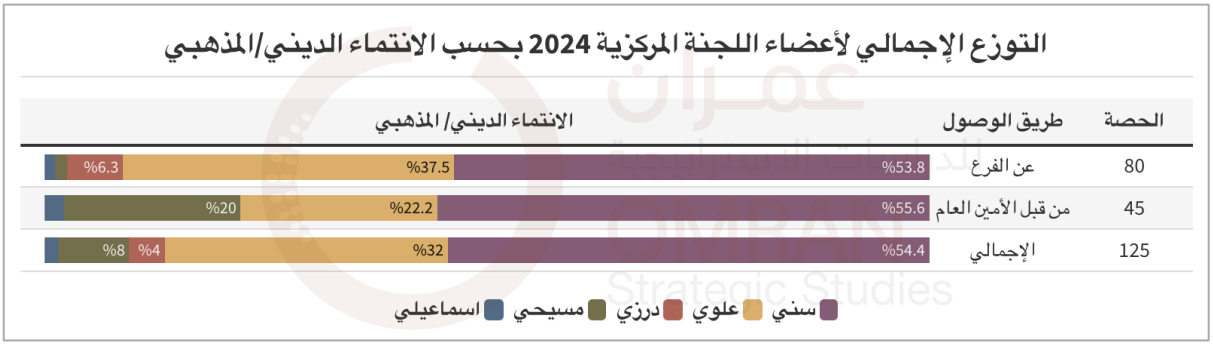

الشكل (6) التوزع الإجمالي لأعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب الانتماء الديني/المذهبي

في المنظور العام، يملك السُنة تمثيلاً مقبولاً في اللجنة المركزية بنسبة 54.4% وإن كان لا يعكس التمثيل الديموغرافي لهم، بمقابل 32% للعلويين وهي نسبة كبيرة لا تعكس كثرة الانتماء السياسي للحزب من قبل أبناء الطائفة بقدر ما تعكس قيامهم بتثبيت عضويتهم وإثبات ولائهم، وذلك على الرغم من أن حزب البعث ليس هو السبيل الوحيد الذي يسلكه أبناء الطائفة العلوية للارتقاء بالدولة بمقابل الجيش وأجهزة الأمن وبعض مؤسسات الدولة الأخرى.

يلاحظ أيضاً أن نسبة التمثيل المسيحي كانت منخفضة جداً، وتمثل 1.3% من أصل /80/ عضواً من انتخابات الفروع، حيث وصل عضو واحد فقط مُنتخب عن فرع درعا[21]، وذلك قبل أن يعين بشار الأسد /9/ أعضاء مسيحيين من ضمن الـ/45/ عضواً الذين عينهم، أي أنه تدخل بشكل مباشر لزيادة نسبة التمثيل المسيحي في اللجنة المركزية لإظهار الحزب وكأنه يملك شعبية في صفوف من تبقى من المسيحيين في البلاد.

يبدو أن تدخلات الأسد حاولت المساهمة في ضبط وتجميل التشوه الحاصل في الحزب في بعض المواقع، كتعيين الأعضاء المسيحيين أو تعيين المزيد من السيدات، أو حتى تعيين /25/ عضواً سنياً، بحيث انخفضت نسبة العلويين من 37.5% من أصل حصة الفروع، لتكون 32% من الإجمالي العام، علماً أن العلويين العشرة الذين قام بتعيينهم كانوا من ذوي المناصب النوعية، من ضمنهم شقيقه "ماهر الأسد"، "هيثم سطايحي"، "عبداللطيف عمران"، "علي عبدالكريم علي"، "قيس خضر، "علي عبدالله أيوب"[22]، بالمقابل لم يقم الأسد بتعيين أي درزي بشكل مباشر، واكتفى بالسماح لـ"صفوان أبو سعدى"، محافظ ريف دمشق (سابقاً) بخوض الانتخابات في فرع ريف دمشق ثم الترشح عن فرع السويداء[23].

[21] ردينة الياس العازر، كانت قد نجحت في المرتبة الثالثة في انتخابات فرع درعا عن شعبتها التي خاضت الانتخابات على أساسها.

[22] يقود اللواء ماهر الأسد الفرقة الرابعة. يشغل هيثم سطايحي أمين سر اللجنة المركزية لحزب البعث منذ تأسيس هذا المنصب بعام 2017، عبداللطيف عمران مدير ورئيس تحرير جريدة البعث منذ عام 2009. علي عبدالكريم علي السفير السابق في لبنان ويعمل حالياً بصفة مستشار بوزارة الخارجية، قيس خضر الأمين العام لمجلس الوزراء. العماد علي عبدالله أيوب وزير الدفاع السابق. العميد فيكتوريا إبراهيم مديرة الكلية العسكرية للبنات.

[23] للمزيد انظر المرجع رقم (13). يذكر أن صفوان أبو سعدى أصبح عضواً في القيادة المركزية لحزب البعث.

توزُّع أعضاء اللجنة المركزية بحسب محافظات الأصل

توزع أعضاء اللجنة المركزية 2024 بحسب محافظات الأصل

#	المحافظة	عن الفروع	من قبل الأمين العام	عدد الأعضاء الإجمالي	النسبة بحسب محافظة الأصل
1	اللاذقية	11	6	17	%13.6
2	طرطوس	11	5	16	%12.8
3	حمص	9	5	14	%11.2
4	حماه	9	4	13	%10.4
5	حلب	7	4	11	%8.8
6	ريف دمشق	6	4	10	%8
7	دمشق	1	7	8	%6.4
8	درعا	5	2	7	%5.6
9	الحسكة	4	3	7	%5.6
10	السويداء	5	0	5	%4
11	إدلب	3	2	5	%4
12	القنيطرة	3	1	4	%3.2
13	الرقة	3	1	4	%3.2
14	ديرالزور	3	1	4	%3.2
	الإجمالي	80	45	125	

الشكل (7) توزع أعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب محافظات الأصل

تملك اللاذقية كمحافظة أصل لأعضاء اللجنة المركزية النسبة لأعلى من التمثيل بنسبة عالية تبلغ 13.6% تليها طرطوس بـ 18.8% ثم حمص بـ 11.2%، وتشكل مع بعضها نسبة 37.6%، وهو ما يشير إلى انحراف في التمثيل الجغرافي في اللجنة المركزية للحزب وتمركز أكثر من ثلثها في محافظتي الساحل وحمص، ويعود سبب ذلك بالدرجة الأولى لعدد الأعضاء الذين ثبتوا عضويتهم في هذه الفروع، في حين أن محافظات دمشق وريف دمشق وحلب لا تشكل مجتمعة إلا ما نسبته 23.2%، وحماه بنسبة 10.4% أما النسبة المتبقية 28.8% تتوزع على المحافظات السبع الأخرى.

يلاحظ هنا أيضاً أن تعيينات بشار الأسد ساهمت في ضبط التشوه الجغرافي لتوزع أعضاء اللجنة المركزية، على سبيل المثال قام بتعيين /7/ أعضاء تعود أصولهم لدمشق، بمقابل عضو واحد فقط كان قادماً من انتخابات الفروع وهو محمد عربي كاتبي، وحتى هذا الأخير كان قد دعي لحضور المؤتمر وترشح عن فرع دمشق دون أن يخوض انتخابات الفرع.

توزُّع أعضاء اللجنة المركزية بحسب الفئات العمرية

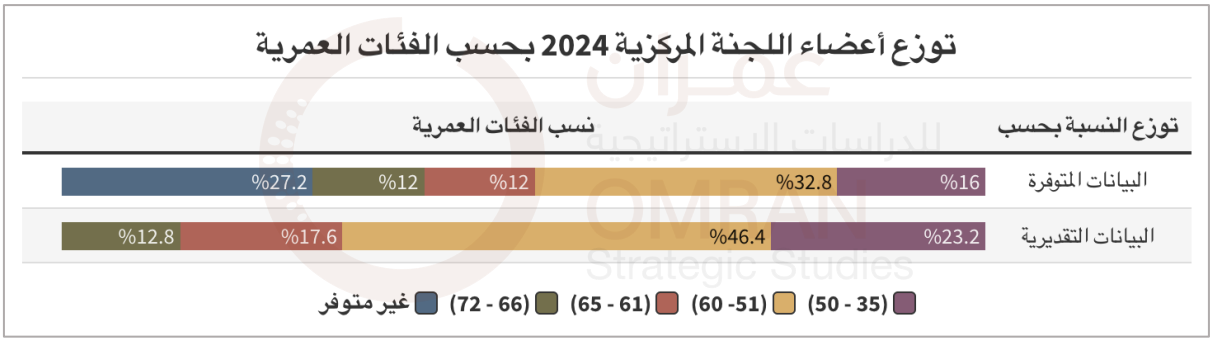

الشكل (8) توزع أعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب الفئات العمرية

شكّلت الفئة العمرية الممتدة ما بين 51-60 عاماً الغالبية العظمى لأعضاء اللجنة المركزية بأقل من النصف بقليل، وهي الفئة العمرية التي يقع عُمر بشار الأسد ضمنها، وبشكل أساسي يشكل الأعضاء الذين يتجاوز عمرهم الـ 50 عاماً النسبة العظمى من أعضاء اللجنة المركزية بأكثر من 75%[24].

نتائج انتخابات القيادة المركزية

خلال المؤتمر العام، اجتمعت اللجنة المركزية الجديدة وتم "انتخاب" أعضاء القيادة المركزية بعضوية /14/ عضواً، يضاف لهم "الأمين العام"، وكانت القيادة المركزية جديدة بالكامل عدا بشار الأسد، وضمّت في صفوفها كلاً من: رئيس مجلس الشعب "حموده الصباغ"، ورئيس مجلس الوزراء "حسين عرنوس"، ووزير الدفاع، العماد "علي محمود عباس"، والذين تم اختيارهم بحكم مناصبهم التي يشغلونها، كما ضمت في صفوفها ثلاثة محافظين ورئيس جامعة الفرات، الذين تم إعفاؤهم من مناصبهم لاحقاً من أجل التفرغ للعمل الحزبي[25].

أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث 2024

#	الاسم	نوع الدعوة	عن فرع	المحافظة الأصل	الانتماء المذهبي	مواليد	المنصب الحزبي	آخر منصب في مؤسسات الدولة	آخر درجة علمية	المتغيرات
1	بشار الأسد	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	اللاذقية	علوي	1965	الأمين العام	رئيس الجمهورية	إجازة في الطب - علوم عسكرية	
2	إبراهيم الحديد	مُنتخب من الفرع	جامعة حلب	حمص	سني	1956	الأمين العام المساعد	أمين فرع الحزب لجامعة حلب	دكتوراه في الطب	
3	حموده الصباغ	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	الحسكة	مسيحي	1959	-	رئيس مجلس الشعب	إجازة في الحقوق	
4	حسين عرنوس	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	إدلب	سني	1953	-	رئيس مجلس الوزراء	إجازة في الهندسة المدنية	
5	علي عباس	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	ريف دمشق	سني	1964	-	وزير الدفاع	علوم عسكرية	
6	فاضل نجار	عضو مدعو	حلب	حلب	سني	1963	رئيس مكتب التنظيم	محافظ دير الزور السابق	إجازة في الحقوق	
7	صفوان أبو سعدى	مُنتخب من الفرع	السويداء	السويداء	درزي	1972	رئيس مكتب النقابات المهنية	محافظ ريف دمشق السابق	إجازة في الحقوق	
8	محمود زنبوعة	مُنتخب من الفرع	جامعة دمشق	درعا	سني	1956	رئيس المكتب الاقتصادي	محافظ حماه السابق	دكتوراه في الاقتصاد	
9	محمد عربي كاتبي	عضو مدعو	دمشق	دمشق	سني	1968	رئيس مكتب التربية والطلائع	رئيس منظمة طلائع البعث	دكتوراه في علم النفس	
10	طه الخليفة	مُنتخب من الفرع	ديرالزور	ديرالزور	سني	1958	رئيس مكتب التعليم العالي	رئيس جامعة الفرات سابقاً	دكتوراه في العلوم الزراعية	
11	سمير خضر	مُنتخب من الفرع	طرطوس	طرطوس	علوي	1964	رئيس مكتب الإعداد والثقافة والإعلام	عضو قيادة فرع طرطوس	إجازة في الهندسة الكهربائية	
12	فاضل وردة	عضو مدعو	حماه	حماه	اسماعيلي	1977	رئيس مكتب الشباب	قائد ميلشيات الدفاع الوطني في السلمية	إجازة في الحقوق	
13	ياسر شاهين	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	اللاذقية	علوي	1960	رئيس مكتب العمال	مدير إدارة الإعداد البدني في الجيش سابقاً	ماجستير في الإدارة والدراسات الاستراتيجية	
14	أيمن الدقاق	مُنتخب من الفرع	حماه	حماه	سني	1966	رئيس مكتب الفلاحين	قاضي صلح مدني في عدلية حماه	إجازة في الحقوق	
15	جمانة النوري	عضو مدعو	من قبل الأمين العام	دمشق	سني	1969	رئيس مكتب المنظمات الشعبية	عضو مجلس محافظة دمشق	إجازة في الاقتصاد	

مؤسسات الدولة | المؤسسة العسكرية | ميليشيات | شبكات أمنية وعسكرية | قطاع الأعمال | خاضع للعقوبات

الشكل (9) أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث 2024

[24] هناك /34/ عضواً لم يتم التوصل لمعرفة عمرهم الحقيقي، حيث تم في الصف الأول من الشكل (8)، وضع توزع النسب بناءً على البيانات المتوفرة، أما في الصف الثاني، فقد وضع كل عضو من الأعضاء الـ/34/ ضمن الفئة الأقرب لعمره بناءً على رقم تقريبي للعمر بالاعتماد على الصور الخاصة بهم وطبيعة أعمالهم.

[25] **"المرسوم 96 والمرسوم 97 لعام 2024"**، وكالة سانا، تاريخ النشر: 2024/05/07، رابط إلكتروني: https://bit.ly/4aI8SBQ

يساعد الجدول السابق على التمييز بين أعضاء القيادة المركزية لمن كان قد حضر المؤتمر العام نتيجة فوزه في انتخابات الفروع، أو من حضر بدعوة من بشار الأسد ثم رشح نفسه عن الفرع الذي ينتمي إليه دون خوض انتخابات الفرع، وبين من تمت دعوته وتم تعيينه بشكل مباشر[26].

توزُّع أعضاء القيادة المركزية بحسب الفئات العمرية

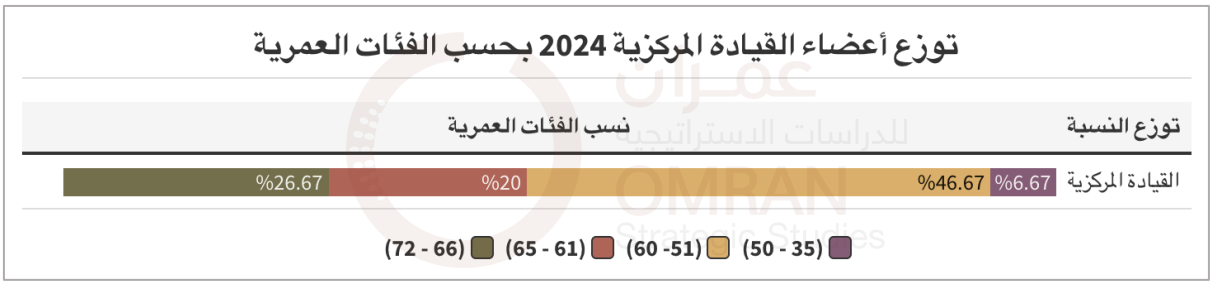

الشكل (10) توزع أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب الفئات العمرية

شكّلت **الفئة العمرية** الممتدة ما بين 51-60 عاماً الغالبية العظمى لأعضاء القيادة المركزية بأقل من النصف بقليل بشكل مشابه لتوزع أعضاء اللجنة المركزية ضمن هذه الفئة العمرية، في حين يشكل الأعضاء الذين يتجاوز عمرهم الـ 50 عاماً النسبة الساحقة من أعضاء القيادة المركزية بأكثر من 93%، ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الأعضاء ممن تجاوزوا 60 عاماً أو حتى من تجاوز 66 عاماً، مما يشكل إقصاءً مباشراً للفئات الأصغر سناً في القيادة المركزية.

توزُّع أعضاء القيادة المركزية بحسب (المحافظة – الفرع – الانتماء المذهبي – الجنس)

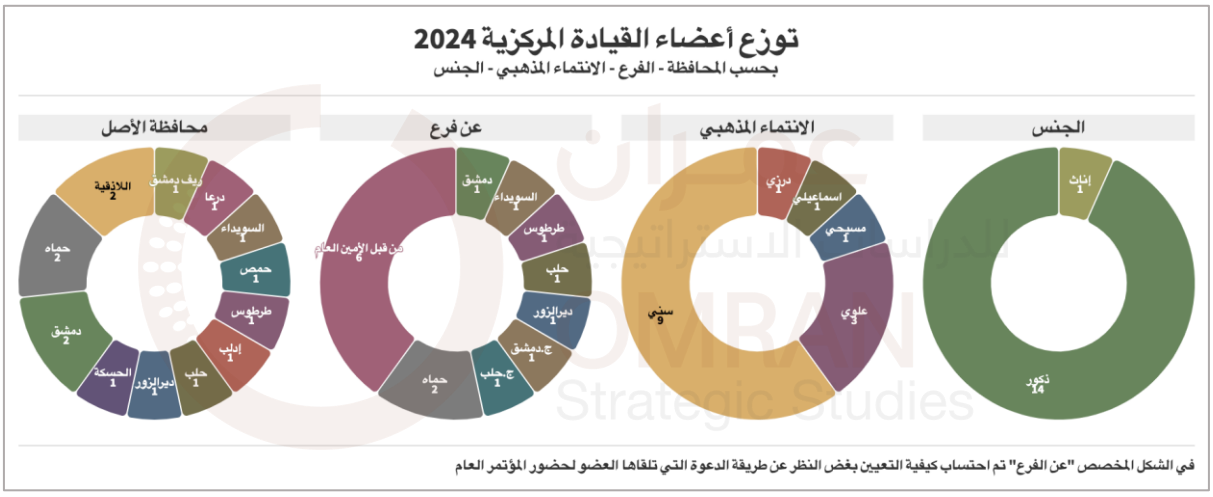

الشكل (11) توزع أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب: المحافظة – عن فرع – الانتماء المذهبي – الجنس.

يُلاحظ أن **التوزع الجغرافي** بحسب محافظة الأصل أو الفرع الذي ترشح عنه سواء مُنتخب من الفرع أو مدعو قد تمت مراعاته جيداً، بالإضافة **للانتماء الديني/المذهبي**، ولكن ذلك لا ينطبق على **الجنس** ولا على من وصل من عملية الانتخابات ككل إلى القيادة المركزية للحزب.

[26] لاحظ العمود الثالث "نوع الدعوة" والعمود الرابع "عن فرع" للتميز بين هذه الفئات.

وصل إلى عضوية القيادة المركزية /6/ أعضاء مُنتخبين من الفروع أساساً، من بينهم صفوان أبو سعدى ومحمود زنبوعة اللذان ترشحا في فروع المحافظات التي كانوا محافظين لها، ثم ترشحوا عن فروعهم الأصلية في اللجنة المركزية، أي أن شعبيتهم لم يتم اختبارها في الفروع التي ينتمون إليها، كذلك طه الحمادي رئيس جامعة الفرات، وإبراهيم حديد الذي أصبح "الأمين العام المساعد" الرجل الثاني في الحزب بعد بشار الأسد، والذي كان قد فشل في حصد أعلى عدد من الأصوات في الشعبة التي ترشح عنها في فرع جامعة حلب، وجاء في المرتبة الثانية، خلفاً لـ عماد مرعي الذي ترشح لعضوية اللجنة المركزية دون أن ينجح في انتخاباتها[27].

من أصل هؤلاء الأعضاء الستة المُنتخبين في القيادة المركزية وفي حال استثناء الأعضاء الأربعة أعلاه، يبقى لدينا عضوان فقط وصلا للقيادة المركزية كانا قد نجحا في المرتبة الأولى في انتخابات الفروع التي خاضا الانتخابات على أساسها هما: أيمن الدقاق وسمير خضر، **وهذا يوحي بأن هناك عملية تعيين واسعة في القيادة المركزية وبأن كل شيء كان قد تم ترتيبه مسبقاً، وأن الفرع 119 التابع لإدارة المخابرات العامة والمعروف باسم "فرع أمن حزب البعث" قد هندس عملية الانتخابات، خصوصاً أن بشار الأسد كان قد التقى عدداً ممن عينهم في اللجنة المركزية قبيل انعقاد المؤتمر العام**[28].

بالمجمل وصل لعضوية القيادة المركزية /8/ أعضاء يضاف إليهم بشار الأسد، ممن تمت دعوتهم للمؤتمر العام، بينهم /3/ أعضاء تمت دعوتهم ثم رشحوا أنفسهم عن الفروع التي ينتمون إليها وهم: فاضل النجار ومحمد كاتبي وفاضل وردة، وآخرين تم تعيينهم مباشرة في اللجنة المركزية كأصحاب المناصب السيادية بالإضافة إلى جمانة النوري وياسر شاهين.

توزُّع أعضاء القيادة المركزية بحسب عدد من المتغيرات

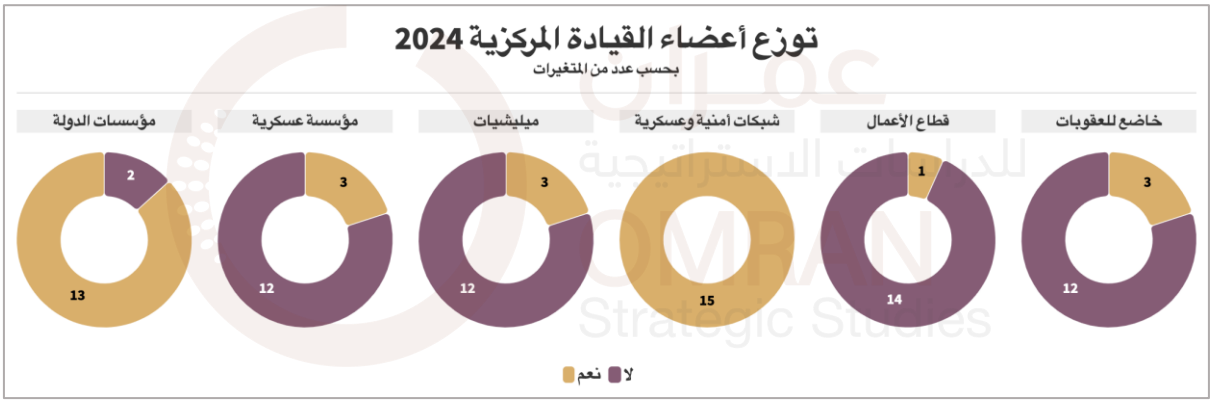

الشكل (12) توزع أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث 2024 بحسب عدد من المتغيرات.

معظم أعضاء القيادة المركزية مسؤولون في مؤسسات الدولة، ويرتبط عدد منهم بالجيش والميليشيات بشكل مباشر، في حين أن لديهم جميعاً علاقات مباشرة وواضحة مع شبكات أمنية وعسكرية، وثلاثة منهم على قوائم العقوبات الغربية

[27] بحسب بيانات الرصد، نجح /16/ عضواً في انتخابات اللجنة المركزية على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من النجاح بالمراتب الأولى عن شُعبهم التي نافسوا فيها، منهم: إبراهيم حديد – مجاهد إسماعيل – بيان عثمان – أميمة خضور – تركي عزيز حسن، وآخرون.

[28] أكدّ ضابط منشق (رفض ذكر اسمه) بأن الفرع 119 لم يتم إلغاؤه وما زال مستمراً في عمله.

وهم: بشار الأسد، حسين عرنوس، العماد علي عباس، في حين أن فاضل وردة قائد ميليشيا الدفاع الوطني في السلمية غير خاضع للعقوبات.

يلاحظ أيضاً أن جميع أعضاء القيادة المركزية الـ /14/ "المنتخبين" هم أعضاء في اللجنة المركزية عدا اللواء المتقاعد ياسر شاهين، الذي تمت دعوته للمؤتمر العام ورشح نفسه عن فرع اللاذقية، ولكنه لم ينجح في الانتخابات، كما لم يرد اسمه ضمن الـ/45/ عضواً الذين عينهم "الأمين العام"[29]، مع ذلك أصبح عضواً في القيادة المركزية، وينافي ذلك بطريقة غير مفهومة آلية الانتخابات وطريقة عملها باعتبار أن كل عضو في القيادة المركزية يجب أن يكون عضواً في اللجنة المركزية.

النتائج: البعث كما يريده الأسد

انتهجت قيادة حزب البعث عملية تضليل وتلاعب في إدارة العملية الانتخابية، مستغلة الضخ الإعلامي لإنشاء لجنة الانتخابات العليا وانتخابات الفروع وصولاً للمؤتمر العام، ولم يصل لعضوية اللجنة المركزية سوى 49 عضواً ممن انتخبتهم الفروع، من ضمنهم أعضاء فشلوا في الحصول على النسب الأعلى من الأصوات في شُعبهم الأصلية، ومع ذلك نجد أنهم تمكنوا من النجاح بعد قيام الحزب بتنفيذ الانتخابات ضمن دائرة انتخابية واحدة لخلق آلية ضبط مركزية على المستويات العليا في الحزب، مما أدى إلى إقصاء المرشحين الفاعلين محلياً لكنهم غير معروفين على المستوى العام، أو حتى منع بعضهم من الترشح للجنة المركزية رغم فوزهم في انتخابات الفروع.

أدى فتح باب الترشح إلى عضوية اللجنة المركزية أمام المدعوين من "الأمين العام" إلى تنافسهم مع الفائزين من الفروع على المقاعد المخصصة لهم والبالغة /80/ مقعداً. علاوة على ذلك، قام بشار الأسد، بصفته الأمين العام، بتعيين 45 عضواً إضافياً، مما قلل بشكل كبير من تأثير الانتخابات وحصر 36% من مقاعد اللجنة المركزية بتعييناته المباشرة. وقد امتدت تعييناته لتشمل القيادة المركزية للحزب، سواء من خلال دعوة أعضاء للترشح أو تعيينهم مباشرة.

إحدى النتائج البارزة تمثلت **بتركز ثقل الحزب في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص بنسبة 37.6%** ، يمكن تعميم هذا التوجه على الحزب ككل، حيث يشكل أبناء هذه المحافظات، وخاصة العلويون منهم، أكثر من ثلث الأعضاء العاملين المثبتين، **ويشير ذلك لإعادة الهندسة الديمغرافية للحزب من خلال تصفية و إقصاء البعثيين من السنة في المحافظات والمدن الكبرى بسبب قرارتثبيت العضوية من جهة، وتراجع "إيمانهم" بدورالحزب من جهة ثانية خصوصاً بعد عام 2011**، بمعنى أن الثورة أثرت بشكل مباشر على عزوفهم عن الحزب، إضافة إلى التهجير الحاصل الذي مارسه النظام من خلال المؤسسة العسكرية والأمنية أو حتى من خلال كتائب البعث وبقية الميليشيات الداعمة له.

مُثِلت كافة الفروع تقريباً بنسب مشابهة للتركيب الديموغرافي من ناحية الانتماء المذهبي، باستثناء فرعي دمشق وحمص وبدرجة أقل فرعي اللاذقية وطرطوس، حيث يقدم فرع دمشق نموذجاً حياً على انحراف في التمثيل سواء في الانتماء المذهبي أو محافظة الأصل، ومثّل فرع دمشق دمشقي سني واحد مقابل 4 علويين تعود أصول اثنين منهم لمحافظة طرطوس،

[29] "قائمة المرشحين عن فرع اللاذقية"، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3X2Fkf4، "قائمة الناجحين عن فرع اللاذقية"، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3Km0cWX، "قائمة المعينين من قبل الأمين العام"، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3R5Y8Gx، المصدر: الصفحة الرسمية لحزب البعث على فيسبوك.

وعضو آخر من اللاذقية هو فادي أحمد والذي يُعرف باسم "فادي صقر" قائد ميليشيا الدفاع الوطني في دمشق، وكذلك بسام أبو عبد الله المنحدر من مصياف بريف حماه.

لا تعكس نتائج الانتخابات تحولاً نحو مزيد من المرونة داخل الحزب، بل تؤكد إعادة ترسيخ سيطرة مُطلقة وتحكم منضبط تمنع أي تغيير داخلي إلا وفقاً لرغبات قيادة النظام، وساهمت التعيينات التي قام بها بشار الأسد سواء على التمثيل الديني/المذهبي لبعض الطوائف أو التمثيل الجغرافي أو الجنس في ضبط حالة التشوه الحاصلة في الحزب قدر الإمكان، إلا أنها وبذات الوقت خلقت كتلة صلبة داخل الحزب وعززت من مركزية القرار في يده على غرار مركزية سلطته في الدولة، من خلال ثلاثة عوامل هي: العلونة – المؤسسة الأمنية والعسكرية – الميليشيات والشبكات، وهذه الكتلة التي سيتم الاعتماد عليها مستقبلاً.

أظهرت الانتخابات توجهاً نحو عسكرة الحزب (شبكات عسكرية وأمنية) بالتوازي مع عسكرة المجتمع، وربطهم ضمن شبكات ولاء للنظام، وهو ما يظهر جلياً من خلال نسبة الـ 63% من الأعضاء الذين يملكون ارتباطاً بشبكات أمنية وعسكرية بما فيهم العسكريون وأمناء فروع الحزب والمرتبطون بالميليشيات وآخرون، إضافة لذلك ارتفاع نسبة العلويين في اللجنة المركزية وكذلك تركز الثقل الجغرافي في محافظتي الساحل وحمص، كما يلاحظ أيضاً ضخ دماء جديدة داخل الحزب عموماً، بالإضافة لتعيين عدد من الشخصيات ذات الجرأة في الطرح كالصحفي زياد غصن وعابد فضلية وغيرهما.

على الرغم من عدم تمكين قيادة الحزب للفروع من اختيار ممثليها في اللجنة المركزية بحرية تامة، إلا أن الانتخابات أتاحت لقيادته فرصة التعرف على التيارات السائدة داخل كل شعبة وفرع، وتقييم شعبية أعضائها. وقد ساعد ذلك في التحضير لانتخابات مجلس الشعب القادمة المقررة في 15 تموز/ يوليو 2014، حيث استفادت القيادة المركزية من تحضيرات ونتائج انتخابات المؤتمر العام، بالإضافة إلى نتائج الاستئناس (الجارية حالياً)، من أجل اختيار مرشحي حزب البعث للمجلس.

أثارت انتخابات حزب البعث وانعقاد مؤتمره في قصر المؤتمرات التابع لوزارة السياحة تساؤلات حول مصادر تمويل الحزب وكيفية تغطية نفقاته عموماً وهذا الحدث خصوصاً. وهل تكفل الحزب بتغطية التكاليف من ميزانيته الخاصة، أم أن حكومة النظام هي من تحملت العبء المالي؟ وذلك في ظل انعدام الشفافية المالية للحزب وعدم وجود آليات واضحة للتحقق من مصادر تمويله، على اعتبار أن "المادة 8 من الدستور قد حُذفت وبأن البعث لم يعد قائداً للدولة والمجتمع".

تشير هذه العملية وتفاصيلها وديناميات تدخل بشار الأسد فيها إلى أمرين؛ الأول: إعادة هندسة مراكز القوة داخل البعث أكثر من كونها "عملية ديموقراطية وإصلاحية" إذ ليست الدمقرطة والإصلاح هي الغاية، بل تأسيس آليات التحكم والقوة. أما الأمر الثاني: فهو مرتبط بفلسفة النظام حيال شكل القوة السياسية (البعث) وقدرتها على تجاوز الترهل من جهة، والقيام بأدوار تعزز من تسيّده مهما كان السياق السياسي من جهة ثانية. بمعنى آخر، ينطلق الأسد في مقاربته للتغييرات الحزبية من ضرورة التحكم والسيطرة المطلقة والاعتماد على شبكات داخل الحزب تنقله من حالة وعاء سياسي شكلاني يهتم فقط بالتحشيد والاستحواذ على الدولة إلى قوة سياسية منضبطة ببوصلة الأسد وتوجهاته، وقادرة على "التفاعل والريادة" مع أي مشهد سياسي محتمل.

الخاتمة

ادّعى بشار الأسد في كلمته خلال المؤتمر العام "أننا تحركنا خطوة إلى الأمام، المهم ألا نبقى في نفس المكان"، إلا أن الواقع أظهر تراجعاً سريعاً بعد الانتخابات، فبعد أيام قليلة عادت قيادة الحزب لاعتماد آلية "الاستئناس الحزبي" في فروعه لاختيار مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب المقررة في 15 تموز/يوليو 2024، أي أن الحزب عاد للوراء بدل أن يتحرك للأمام، حيث سيُعيد الاستئناس عملية الإقصاء التي اتبعها سابقاً بحق عدد من كوادره.

وفي كلمته، تطرق الأسد إلى علاقة الحزب بالسلطة، معتبراً "أن سياسات الحكومة يجب أن تنبثق من رؤية الحزب من دون أن يلغي أحدهما الآخر" وأضاف "أن ما يجري حمى الحزب من إشكاليات العمل الإجرائي اليومي الذي تقوم به الحكومة، وبالتالي تحميل الحزب مسؤوليات لا يحملها"، حيث يوحي كلامه نوعاً ما بالتهرب سواء بنفسه أو الحزب من تحمل مسؤولية أي فشل في السياسات الحكومية، وذلك على الرغم من أن العديد من أعضاء القيادة المركزية يشغلون مناصب رسمية، كما يسيطر حزب البعث على أكثر من 75% من الحكومة، والأسد نفسه هو من يقوم بتعيين الوزراء ومعاونيهم.

على الصعيد الخارجي حملت الانتخابات عدة رسائل، أبرزها: أن حزب البعث يمارس انتخابات داخلية أسوة ببقية الأحزاب السياسية؛ وأن قياداته، بما فيهم الأسد نفسه، تصل إلى مناصبها عبر انتخابات، كما أُريد للانتخابات الإيحاء بأن الحياة السياسية في سورية -وإن كانت متعثرة- إلا أنها لم تتوقف، وأن النظام السياسي قادر على الاستمرار وإدارة كافة الملفات الشائكة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أما على الصعيد الداخلي، لم تؤدِ هذه الانتخابات وخصوصاً بعد انتخاب بشار الأسد أميناً عاماً بالإجماع إلا إلى تعزيز قبضته على الحزب، بشكل مماثل لسيطرته على جميع مؤسسات الدولة والسلطات الثلاث. كما يُظهر التلاعب بالعملية الانتخابية وإقصاء بعض الكوادر الحزبية القادمة من الفروع أن النهج لم يتغير، وأن التغييرات التي حدثت على مستوى الآليات شكلية فقط ولا تعكس أي تحول حقيقي داخل الحزب.

يثير هذا النهج الشكلي والإقصائي تساؤلات حول كيفية تعامل السوريين مع قيادة حزب كحزب البعث تتحكم في الدولة ومؤسساتها وتمارس التلاعب والإقصاء حتى ضمن إجراءات الحزب الداخلية، وبالتالي كيف يمكن تصور مستقبل الحياة السياسية في البلاد في ظل استمرار حزب البعث في السلطة وممارسة دوره "كقائد للدولة والمجتمع"؟